

كلمات

ديمقراطية.. قال!

د. جهاد نعمان*

في غمر ما يحصل هذه الأيام وما قبلها، اتذكّر رئيساً عندنا لم أعرفه إلا لماماً وكان، رحمه الله، وديعاً كالخجل متواضعاً كالنفسجة طاهر الضمير كزنابق الحقل حتى قبل تسنّمه الرئاسة الأولى يوم اضطلع بمهام حاكم مصرفنا المأزوم وليس «على خير وسلامة»! يكره الرئيس الظهور ويمقت الأبهة ويعشق البساطة في جميع مظاهرها، ويخجل على الغرور والكبرياء. حملات هادئة هادية ويسكب بلسم اللطف والعطف والحنان على جراح الكادحين وحاملي التعب والبؤس والحرمان.

ثم تدهورت أوضاع البلاد رغم امثال إلياس سركيس الذي تفوّق، في نظري، حتى على الرئيس فؤاد شهاب والرئيس «الشهابي» شارل حلو الذي كنت مستشاره سبابة عشر سنوات؟ نظرة إلى «ديمقراطيتنا» لنفهم جانباً من «القصة»!

في دنيا السياسة اللبنانية «ديمقراطية توافقية» يظنّ بعضهم انها تساعد مجتمعاً متنافرة كمجتمعنا على تثبيت نظام فيه مشاركة سلطة بين الأحزاب والتحالفات والجماعات الطائفية. يستلزم الديمقراطية التوافقية إجماعاً. ولكن، ثمة «ديمقراطية» أخرى من هذا القبيل يدعونها «تشاركية» التي تسمح بحق النقض وهذا ما يسيّبونه، تفصيلاً: الثلث المعطّل، او، تخفيفاً، الثلث المُشامِن!

لكن بعد الديمقراطية التشاركية ترضى فئة من اللبنانيين بمعنى انها تتيح لكل فريق سياسي أن يعارض تطبيق قانون أو قرار اتخذ بالتصويت أو بوساطة هيئة مختصة، وبتعبير آخر عبر الأكثرية النيابية الحدية، فمن شأنها أن تعطّل عمل هذه الأكثرية وتوشك أن تعيق عدداً من القرارات والصادرات. بتعبير آخر، إذا كان من شأن كل حزب سياسي أن يستخدم حق النقض ويلغي تصاً لا يناسب تطلعاته، فإن الجمود هو سيّد الموقف وهو يحول دون حسن أداء مؤسسات الدولة. هل النسبية هي الحل؟

قد يبدو هذا الحل إيجابياً ولكن، أليس من شأنه أن يمهّد لطلاق ما سياسي ولو انه مرحلياً، يجنّب وقوع البلاد في حضن الدكتاتورية؟

يتكلم البعض عن إلغاء الطائفية السياسية، والأولى بهم، في نظري، أن يتحدثوا بالأحرى بإلغاء الطائفية الوظيفية بالمطلق، والأفضل أيضاً أن يتحدثوا بالعلمنة أو بإقامة مجتمع مدني فأين هو التمهيد لهذه الثورة الوطنية الحقيقية؟ بفضلها ينتظم الوطن انتظاماً مباشراً في معزل عن الدور العطلي وتفسي بالجماعات الدينية أو الطائفية أو حتى العشائرية. الثورة الفرنسية قالت بالعلمنة وهذه مقولة تعني أن ديننك لك فرداً ولكنه لا يؤخذ بعين الاعتبار على الصعيد المجتمعي.

*أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه

اللواء ٠٨ حزيران ٢٠٢١